

أثر برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية على الزراعة العربية

عدنان احمد ثلاج البدراني
طه احمد عبدالرحيم المشهداني
قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل – العراق
E-mail: Adnanahmad1945@yahoo.com

الخلاصة

تعد برامج الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي من اهم البرامج التي توليها السياسة الاقتصادية في الدول النامية والعربية، لما لها من اهمية كبيرة في معالجة الخلل في موازين مدفوعاتها والاختلالات الهيكلية على مستوى قطاعاتها الاقتصادية، ومن تلك القطاعات الرئيسية "القطاع الزراعي" الذي يعد من القطاعات المهمة وخاصة في الدول التي يعتمد اقتصادها على هذا القطاع الذي يعد الدعامة الاساسية لاقتصاد البلد، وفي هذه الدراسة تم التركيز على معالجة الاختلالات التي تنتاب القطاعات الزراعية في كل من مصر والسعودية وتم اختيار مصر والسعودية عينة البحث التي تمثل الدول العربية في تبايناتها المورديّة، وتم اختيار المتغيرات التي يرى فيها الباحث بأنها اكثر المتغيرات تأثيراً في المتغير المعتمد، وبحسب الاولوية التي توليها هذه الدول في معالجة الاختلالات الاقتصادية في قطاعاتها الزراعية، وكانت مشكلة الدراسة بأن القطاع الزراعي في معظم الدول العربية يعاني من العديد من المشكلات اهمها ضآلة الدخل لدى المزارعين، ومن ثم ضعف القدرة الادخارية لدى المزارعين، وتتخلص مشكلة الدراسة بأن القطاع الزراعي العربي يعاني من اختلالات هيكلية كانت سبباً في تخلف القطاع الزراعي وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وهذه تعد سمة يتسم بها القطاع الزراعي العربي، الامر الذي يستوجب تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية للتقليل من هذه الاختلالات في القطاع الزراعي العربي برزت تباينات ملحوظة في طبيعة التعامل مع هذه الاختلالات على انها احدي المشاكل التي تعمق ظاهرة الثنائية، وكان معالجة هذه الاختلالات هو الهدف الرئيسي فيها لتنوع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني وتطوير القطاع الزراعي حتى يساهم بشكل فاعل في زيادة الانتاج والانتاجية وتعد مصر والسعودية من الدول التي تبنت هذا النهج.

الكلمات دالة: برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية، زراعة عربية.

تاريخ تسلّم البحث: 2012/7/16، وقبوله: 2012/10/15.

المقدمة

عند الحديث عن موضوع الإصلاح الاقتصادي خصوصية مفترضة اذ غالباً ما يتبادر الى الذهن ان الإصلاح الاقتصادي ينحصر في عدد من الاجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية وهو بالفعل يرتكز على مثل هذه الاجراءات، الا انه يتطلب تغييرات اساسية في الاطر المؤسسية والقانونية والسياسية اذا اريد لهذا الإصلاح الاقتصادي ان يؤدي الى نظام اقتصادي ليس فقط اكثر كفاية وفاعلية بل اكثر استقراراً وعدلاً، وان تحقيق مثل هذا النظام يتطلب وجود دولة قوية ومجتمع مدني فعال، الا انه نظام لا يعتمد على الاوامر بقدر ما يعتمد على قواعد محددة ومعلومات واضحة، تعمل برامج الإصلاح الاقتصادي على استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي للحد من ظاهرة التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات، كما استهدفت هذه البرامج تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي المستمر وتحسين مستويات المعيشة والحد من ظاهرة البطالة، تطلق الاصلاحات الاقتصادية على مجموعة السياسات الاقتصادية المعلنة عن المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتتمثل سياسة الصندوق بسياسات الاستقرار (التثبيت)، وتوصف سياسات الاستقرار بسياسات ادارة الطلب، وهي سياسة انكماشية قصيرة المدى تعمل في جانب الطلب وتستخدم ادوات السياسة المالية والنقدية من اجل تحقيق عدد من الاهداف الاقتصادية، وبما انه لا يمكن زيادة قيمة الناتج الزراعي في المدى القصير فأنه من الضروري اتباع هذه السياسة من اجل عملية التوازن العام، وتؤدي هذه السياسات عند نجاحها الى تهيئة الاقتصاد الى عملية التكيف الهيكلي التي تحفز جانب العرض وتهدف الى احداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد عن طريق الية السوق، وحرية التجارة، واجراء عملية الخصخصة، والاصلاحات الاقتصادية الاخرى التي تؤدي في النهاية الى زيادة العرض المحلي من السلع والخدمات المنتجة، ومن هنا جاءت مشكلة الدراسة في ان معظم الدول العربية تعاني من العديد من المشكلات اهمها ضآلة الدخل لدى المزارعين، وبألتالي ضعف القدرة الادخارية لديهم، وتتخلص مشكلة الدراسة بأن القطاع الزراعي العربي يعاني من اختلالات هيكلية كانت سبباً

البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

في تخلف القطاع الزراعي، وهذه تعد سمة يتسم بها القطاع الزراعي العربي، الامر الذي يستوجب تبني برامج الاصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية للتقليل من هذه الاختلالات في القطاع الزراعي العربي، اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها ان برامج الاصلاح الاقتصادي لها اثار اقتصادية ايجابية في الزراعة العربية في دولتي عينة البحث "مصر والسعودية" وان الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي هي المحدد الرئيسي امام النهوض بالقطاع الزراعي في دولتي العينة، لذلك فإن برامج الاصلاح الاقتصادي هي واحدة من اهم الادوات التي تقلل من هذه الاختلالات وتوسع الدراسة لاثبات صحة هذه الفرضية من عدمها، تهدف الدراسة الى توضيح اثر برامج الاصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية في الزراعة العربية لدول العينة قيد الدراسة من خلال نموذج كمي يأخذ جميع الظروف المحيطة بالبلد المطبق عليه جميع التعديلات والاصلاحات الاقتصادية وقد تم استخدام اسلوب الانحدار الخطي المتعدد وذلك لوجود اكثر من متغير مستقل واحد، كما تهدف الدراسة إلى توضيح سليات برامج الاصلاح الاقتصادي والخلل الذي يحدث عند تطبيق مثل هذه البرامج الاصلاحية والخروج بتوصيات تتضمن معالجة نقاط الخلل في تطبيق مثل هذه البرامج الاصلاحية في الزراعة العربية، وفيما يلي استعراض لنتائج اهم البحوث في دراستنا، في دراسة مصطفى (2001) عن بعض المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة على الزراعة في بعض الدول النامية للمدة (1985_2000) اوضحت فيها بان القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة في الاقتصادات النامية والدولية عن حد سواء، وقد تآثر هذا القطاع بعدد من المتغيرات الكلية التي حولت مسارهن وكانت اثار هذه المتغيرات ايجابية وسلبية، وذلك بحسب السياسات التي تتبعها الدولة عند ادخال برامج الاصلاح الاقتصادي، في قطاعاتها الزراعية، ومن هذه المتغيرات هي الانفتاح الاقتصادي وسعر الفائدة والتضخم وكانت هذه المتغيرات مختلفة من دولة الى اخرى، فمثلا في بعض الدول التي ادت الى توسيع الاستخدام من الايدي العاملة الزراعية، في حين انها لم تكن كذلك في دول اخرى، وكذلك بالنسبة للاهمية النسبية للصادرات، فانها تآثرت بهذه المتغيرات والتي كانت اهمها الانفتاح الاقتصادي، الذي كان تآثيره ايجابيا في بعض دول العينة، الا ان هذا الاثر الايجابي لم يظهر في الدول الاخرى، وذلك بسبب التشوهات في السياسات المؤدية لهذا الانفتاح، وكذلك الحال بالنسبة للواردات الزراعية، اذ انها تآثرت أيضا بهذه المتغيرات، وشملت دراسة الكمالي (2003) دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الاصلاح الاقتصادي على الائتمان الزراعي في اليمن، وتوصلت الدراسة الى ان قيمة الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي ارتفعت من 13.7 مليون ريال يمني في المتوسط خلال الفترة (1988-1994) فترة ما قبل الاصلاح الاقتصادي الى 43 مليون ريال يمني في المتوسط خلال الفترة (1995-2001) فترة تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي، كما اوضحت الدراسة ان قيمة الائتمان الزراعي الممنوح من البنوك التجارية تزايدت بنحو 70.7% في المتوسط خلال الفترة (1995-2001) مقارنة بالفترة (1988_1994) لان الاهمية النسبية لقيمة القروض المقدمة من البنوك التجارية تراجعت خلال فترة تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، حيث انخفضت نسبة حجم الائتمان المقدم من هذه البنوك الى اجمالي الائتمان المقدم للقطاع الزراعي من 58.3% الى 16.4% من المتوسط خلال الفترة نفسها، وقد اوضحت الدراسة سبب هذا الانخفاض الى ارتفاع الاهمية النسبية لحجم الائتمان المقدم من بنك التسليف التعاوني الزراعي وصندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسلمي وفي دراس (2009, Swinner) حول الاصلاحات الاقتصادية والعولمة والتغيرات الهيكلية الزراعية التي استخلصها من تجربتين هما (عملية الانتقال في البلدان الشيوعية السابقة، والعولمة السريعة على المنتجات الزراعية) وتأثيرها على المزارع والمنشآت الزراعية بشكل اعم، وقد اظهرت الدراسة ان التغير كان متوقع قبل وقوعها، وهذا التنوع الذي حدث حدته الاليات الاقتصادية الجديدة التي اثر فيها التطور العلمي وغيرها، مثل التكنولوجيا وسياسة الاصلاح الاقتصادي، وان الهيكلية الزراعية غير التقليدية قد لعبت دورا هاما خلال المرحلة الانتقالية لانها المثلى لمعالجة القيود المؤسسية والهيكلية الخاصة التي تفرضها عملية الانتقال، وكان للتغيرات المؤسسية والتطورات في المنتجات الزراعية دور في انها تؤمن الاطار المؤسسي للهيكلية القائمة للمزرعة في المدى الطويل، كما استنتجت الدراسة ان المؤشرات القائمة على اساس الهيكلية على مستوى المزرعة ليست مقياسا جيدا لآثر الرفاهية حول عولمة المنتجات الزراعية.

مواد البحث وطرقه

يعرف النموذج الاقتصادي على انه منظومة من العلاقات القياسية بين عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تهدف الى وصف طبيعة المشكلة الاقتصادية باعتماد مفاهيم النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والاحصاء الرياضي عن طريق القياس الكمي لها والتنبؤ بها واختبار صحة فرضياتها (كوستيانيس، 1991)، وتعد عملية توصيف النموذج مكونا اساسيا في مختلف العلوم عند دراسة الظواهر العلمية، لان العلاقات التي تربط مكونات الظاهرة ذاتها وبين الظواهر الاخرى تكون غاية في التعقيد، اذا ما اخذت كما هي عليه في الواقع، مما يجعل من

الصعوبة دراستها والحصول على النتائج المطلوبة منها، لذلك جاءت عملية بناء وتوصيف النموذج المستخدم بوصفه اداة تبسيطية لتسهيل دراسة الظواهر العلمية، والتوصل الى العلاقات التي تحكم الظاهرة ذاتها، وبالعلاقة مع الظواهر الاخرى، وتأتي الدراسات العلمية في الحقول الاقتصادية مستخدمة للنماذج كبقية العلوم من حيث استخدام وبناء النموذج الاقتصادي، وتوصيفه لغرض تبسيط وفهم وتحليل الظواهر الاقتصادية المعقدة والمتشابكة في علاقاتها في الواقع الفعلي، بغية التوصل الى نتائج يمكن تفسيرها وتعميمها والافادة منها في الواقع العملي، ومن هذا المنطلق يمكن القول ان النماذج ما هي الا حالة مبسطة من الحقيقة (Golladay, 1978) ويمر النموذج الاقتصادي بعدة مراحل، حيث تعد مرحلة توصيف النموذج اولى هذه المراحل وفيها يتم تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج وصياغتها التي تعد من اهم واصعب المراحل لما تتطلبه هذه المرحلة من تحديد دقيق للمتغيرات التي يتضمنها النموذج او التي يجب استبعادها منه، ومرحلة التقدير التي من خلالها يتم الاستعانة بالادوات الرياضية وتحويل الدالة الى معادلة رياضية، والمعادلة الرياضية تتحول الى معادلة احتمالية لتقدير المعلمات بقيم عديدة بالطرائق الاحصائية ومن ثم مرحلة الاختبار حيث يتم اختبار النتائج من خلال الاختبارات الاحصائية والقياسية (R², T, F, D-W, Klein) وتأتي بعدها مرحلة التنبؤ التي تمثل احد اغراض الدراسة الاقتصادية القياسية، ومن خلال التنبؤ نتمكن من الحصول على تقديرات لقيم المتغير المعتمد واستخدامها في السياسات الاقتصادية، في التحليل الهيكلي للاقتصاد، وبالتالي تبقى النظرية الاقتصادية المنطلق الاساس للدراسات القياسية ويبقى المقياس التجريبي اداة للبرهنة على مدى مطابقة او انحراف المتغيرات عن فروض النظرية الاقتصادية وهذا يساعد الباحث في تكوين رؤية واضحة عن حركة وتأثير المتغيرات الاقتصادية ومساعدة صناع القرارات السياسية في رسم وتحديد السياسة الاقتصادية المثلى للبلد (المشهداني، 2010)، وتعد مرحلة توصيف النموذج الاقتصادي من اهم واصعب مراحل البحث في الدراسات الاقتصادية لاسيما وانها المرحلة التي يبرز فيها البعد الحقيقي لطبيعة المشكلة قيد الدراسة والجوانب التي ينظر اليها الباحث في دراسته وعليه فقد يوفق الباحث في اختيار المتغيرات لنموذجه المفترض وقد لا يوفق وفي كلا الحالتين اجتهد واثبت اهمية المتغيرات المنتخبة في النموذج من عدمها وحيث ان المتغيرات الاقتصادية عادة ما ترتبط ببعضها البعض في مدى التأثير والتاثر فان متغيرات الاقتصاد الجزئي تعد في اغلب الدراسات هي نفسها متغيرات الاقتصاد الكلي وهذا ما برز في مثل هذا الدراسة حيث ان اغلب التأثير في المتغير الهيكلي هي متغيرات الاقتصاد الكلي لذلك فان النتائج قد تكون متداخلة الى حد ما وتبرز اهمية ادخال متغيرات ذات علاقة مباشرة بالمتغير الهيكلي للحد من التأثير المشترك جراء متغيرات الاقتصاد الكلي يعرف النموذج بانه منظومة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، الغرض منها وصف طبيعة تلك العلاقات بصورة خالية من التفاصيل الوصفية والتعقيدات، وقد اعتمد الاقتصاديون في تكوين نظرياتهم على الفروض التي كانوا يستخدمون مضامينها من حقائق المجتمع، ويفسرون هذه النظريات باستخدامهم التحليل المنطقي، وبمرور الزمن توصل الاقتصاديون الى قوانين مكنتهم من تفسير طبيعة هذه المتغيرات الاقتصادية في صورة النموذج الاقتصادي، وظهرت الحاجة بعد ذلك الى اختبار النظرية الاقتصادية لمعرفة صحتها باستخدام قيم عددية تفسر الطريقة التي تسلك معها المتغيرات وتتنبأ بها، وبعد ذلك استخدمت الرموز الرياضية ثم ظهر الاقتصاد القياسي Econometrics كما عرفه Samuelson بأنه فرع من علم الاقتصاد الذي يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعينا بتطور الطرائق الاحصائية، ان بناء النموذج الاقتصادي هو عبارة عن التعبير عن النظرية الاقتصادية في شكل معادلة او مجموعة، من المعادلات، لذا تعد هذه المرحلة هي اولى مراحل نماذج الاقتصاد والسياسة واهما، حيث يتم تحديد متغيرات النموذج التي تقسم على متغيرات داخلية والتي تتحدد قيمها من خلال النموذج، ومتغيرات خارجية مستقلة تحدد قيمها خارج النموذج، كما يتوقف نوع الصيغة لمعادلة ما (خطية او غير خطية) على ما تقترحه النظرية الاقتصادية او ما يوحي به شكل انتشار النقاط او ما اثبتته الدراسات التطبيقية السابقة، اعتمدت هذه الدراسة على المقارنة بين فترتين ما قبل وما بعد الاصلاح الاقتصادي للمتغيرات نفسها لبيان اثر تبني البرامج في المتغير المعتمد، ومقدار التغيرات في هذه المتغيرات والتي تعكس نمط التغير في نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما اعتمدته الدراسة، وقد اخذ النموذج المقترح الصيغة الاتية:

$$Y=A + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + UI$$

اذ ان:

Y = قيمة الناتج الزراعي (مليون دولار).

X₁ = سعر الصرف الاجنبي.

X₂ = الانفتاح الاقتصادي الزراعي.

X₃ = قوة العمل الزراعية (الف عامل).

$$X_4 = \text{الاستثمار الزراعي (مليون دولار).}$$
$$X_5 = \text{معدل التضخم.}$$
$$X_6 = \text{المساحة المزروعة (الف هكتار).}$$

من أجل تقدير اثر الاصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية على الزراعة العربية تم اختيار عينة لدراستنا وهي كلٌّ من مصر والسعودية، وبهدف قياس اثر الاصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية في الدولتين المذكورتين، تم الاعتماد على عدد من المؤشرات الاقتصادية التي مثلت الاصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية على وفق الدراسات الاقتصادية التي جاءت بها المؤسسات الدولية وهي كلٌّ من (سعر الصرف الاجنبي والانفتاح الاقتصادي الزراعي وقوة العمل الزراعية والاستثمار الزراعي ومعدل التضخم والمساحة المزروعة) بوصفها متغيرات مستقلة، فيما اعتمدت قيم الناتج الزراعي بوصفها المتغيرات المعتمدة وبال دولار، واعتمدت هذه الدراسة على المقارنة بين فترتين هما قبل وبعد الاصلاح الاقتصادي للمتغيرات نفسها لبيان اثر برامج الاصلاح الاقتصادي على المتغير الهيكلية ومقدار التغيرات التي طرأت في هذه المتغيرات والتي تعكس نمط التغير في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها سنة وثلاثون عاما، والتي قسمت على مدتين الاولى (1975-1990) والثانية (1991-2010) وجاء هذا الفصل في المدة الزمنية ليس بهدف وضع حدود فاصلة بينهما وبصورة نهائية وانما بصورته التقديرية، اذ غالبا ما تتداخل سياسات المدتين المذكورتين انفا فضلا عن امكانية روية الاتجاهات المختلفة لاثر الاصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية وبصورة اكثر وضوح في حالة التقدير الكمي للمؤشرات موضوعة البحث، وقد استخدم اسلوب الانحدار الخطي المتعدد وذلك لوجود اكثر من متغير مستقل واحد وحسبت قيم المعاملات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، (The method of ordinary least squares: OLS) لكون هذه الطريقة تمتاز باعطائها افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة، وبهدف حساب مقدار التغيرات التي تطرا في المتغير المعتمد لكل دولة بدلالة المتغيرات المستقلة تم قياس اثر المتغيرات الاخيرة في المتغير المعتمد خلال المدتين المشار اليهما انفا، ومن اجل الوصول الى افضل النتائج تم تطبيق نموذج قياسي وباربع صيغ هما الصيغة الخطية والصيغة اللوغارتمية المزوجة وشبه اللوغارتمية والصيغة المعكوسة، وقد تم اختيار افضل الصيغ (Good ness of fit) التي اجتازت الاختبارات الاحصائية (R²-T-F) والقياسية (Klein،D-W) وبمستوى معنوية (0.05) وقد اعتمد هذا الجزء في منهجته على حالة الربط بين الاسلوب النظري والمنهج الكمي في قياس وتفسير اثر الاصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية في الزراعة العربية وللدول قيد الدرس، في اطار نظريات التنمية الزراعية، وباستخدام الاسلوب الاحصائي ونظرية الاقتصاد القياسي في القياس والتحليل وقد تبين بان النتائج المقدره كانت على وفق الدول المشار اليها انفا وكالاتي:

النتائج والمناقشة

اولاً - نتائج التحليل الكمي في مصر قبل تبني برامج الاصلاح الاقتصادي للمدة (1975-1990): من اجل تقدير اثر المتغيرات المستقلة المشار اليها سابقا في قيمة الناتج الزراعي اختيرت عدة صيغ للتقدير وكانت الصيغة الخطية قد اعطت افضل النتائج الاتية:

$$Y_1 = 2.098 - 0.325X_1 - 1.208X_2 + 1.844X_3 - 1.725X_4 - 0.187X_5 - 2.847X_6$$
$$t^* \quad (3.20) \quad (-4.63) \quad (-5.30) \quad (2.14) \quad (-1.35) \quad (-4.65) \quad (-2.49)$$

$$R = 0.85 \quad F = 15.46 \quad D-W = 1.815$$

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر بان 85% من التغيرات الحاصلة في قيمة الناتج الزراعي في مصر (Y₁) يفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في كلا من (سعر الصرف الاجنبي X₁) و (الانفتاح الاقتصادي X₂) و (قوة العمل الزراعية X₃) و (الاستثمار الزراعي X₄) و (معدل التضخم X₅) و (المساحة المزروعة X₆)، و15% من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تفسر بواسطة عوامل اخرى قد تكون كمية لا يتضمنها النموذج المقدر او قد تكون نوعية تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي منها زيادة الكفاءة الانتاجية التي تتاثر بمستوى التنمية البشرية للعاملين في القطاع الزراعي، فضلا عن العوامل المتعلقة بادارة العملية الانتاجية في القطاع الزراعي المصري، وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تبين بان قيمة (t) المحسوبة ولاغلب متغيرات النموذج المقدر اكبر من قيمة نظيرتها الجدولية، مما يدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، وان المعلمات المقدره ذات معنوية احصائية وقيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدره ولم تتضح معنوية متغير (الاستثمار الزراعي X₄) لعدم مقدره هذا المتغير من اجتياز الاختبارات الاحصائية، وقد تبين بان قيمة (F) المحسوبة التي بلغت (15.46) هي اكبر

من قيمة (F) الجدولية عند ذات المستوى السابق للمعنوية، مما يدل على ان النموذج المقدر في مجمله معنوي من الناحية الاحصائية، وبلغت قيمة (D-W) (1.815) في حين اوضح الاختبار المذكور انفا عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية، ولم تظهر مشكلة تداخل خطي بين متغيرات الأنموذج المستقلة بحسب اختبار كلاين، بلغت مرونة (سعر الصرف الاجنبي $X_1^{(o)}$) (0.887) والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان خفض سعر الصرف وبنسبة 1% فذلك يؤدي الى زيادة قيمة الناتج الزراعي وبنسبة (0.325%) وحدة والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان خفض سعر الصرف يعمل على خفض اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي المستوردة بالعملة المحلية، وبذلك تزداد الكميات المستوردة منها وذلك يعكس اثره في تزايد قيم وكميات الناتج الزراعي، (1979, Kreinin). وبلغت مرونة (الانفتاح الاقتصادي X_2) (0.122) والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان زيادة الانفتاح الاقتصادي وبنسبة (1%) تؤدي الى خفض قيمة الانتاج الزراعي وبنسبة (1,208%) ويعود سبب ذلك الى ان سياسات الانفتاح الاقتصادي في مصر ادت الى دخول المنتجات الزراعية الاجنبية المنافسة لنظيرتها المحلية وذلك ادى الى تراخي معدلات الاستثمار الزراعي ولاسيما في قطاع انتاج المحاصيل النقدية والذي عكس اثره في انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية (احمد، 2010)، وبلغت مرونة (قوة العمل الزراعية X_3) (1.463) والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان زيادة قوى العمل الزراعية في مصر وبنسبة (1%) تؤدي الى زيادة الناتج الزراعي وبنسبة (1.463%).

الجدول (1): واقع القطاع الزراعي في مصر قبل الاصلاح الاقتصادي للفترة (1975-1990).

Table(1): The origin agricultural sector in egypt before economic reform (1990-1975).

المساحة المزروعة Agricultural area	معدل التضخم Inflation rate	الاستثمار الزراعي Agricultural investment	قوة العمل الزراعية Agricultural Labor force	الانفتاح الاقتصادي Openness policy	سعر الصرف Exchang rate	قيمة الناتج الزراعي Value of agricultural product	السنة Year
2206.0	10.39	240.6	4218.0	0.58	2.56	3730.6	1975
2194.0	12.47	250.9	4068.0	0.47	2.56	4447.2	1976
2831.0	9.93	373.8	4104.0	0.45	2.56	5194.3	1977
2190.0	10.98	489.1	4135.0	0.45	2.56	5894.3	1978
2442.0	22.32	361.8	4165.0	0.62	1.43	5617.9	1979
2446.7	18.03	534.8	4152.0	0.62	1.43	4849.1	1980
2446.5	1.19	632.1	4006.0	0.92	1.43	4751.5	1981
2616.6	9.17	643.5	4247.5	0.72	1.43	5346.4	1982
2616.6	8.29	561.7	4657.0	0.73	1.43	5507.3	1983
2543.8	11.16	750.8	4797.0	0.82	1.43	5664.4	1984
2471.0	9.04	866.2	4940.0	0.41	1.43	10435.9	1985
2498.7	12.78	1230.1	6189.0	0.37	1.43	11565.9	1986
2526.7	31.65	1059.9	5674.0	0.38	1.43	7582.6	1987
2554.1	13.65	1674.4	5761.0	0.62	1.43	7001.2	1988
2949.9	18.54	1898.6	5834.0	0.77	0.909	3746.0	1989
3268.9	18.44	859.2	4483.0	0.74	0.500	3675.0	1990

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دار الفجر ابو ظبي.
The table above is done from researcher depending on the data of general assembly of arab organization, The economic report united report of Arabic organization, dar alfager, abo dhabi.

$$[\text{تحسب المرونات في الدوال الخطية بالطريقة الاتية: } ep = \beta_i \frac{\bar{X}}{\bar{Y}}]$$

ويعود سبب ذلك في توجه المنتجين الزراعيين في مصر نحو استخدام اصناف انتاجية محسنة في انتاج المحاصيل الحقلية، فضلا عن انتاج محاصيل زراعية نقدية غير غذائية مثال ذلك القطن المصري ومنتجات الثروة الحيوانية، ومن اجل تحقيق الهدف المذكور واجهت مصر صعوبات كبيرة في الحصول على الاموال اللازمة لتنفيذ الاهداف المذكورة ولاسيما تكاليف الطاقة والصعوبات المتعلقة باستيراد المدخلات الزراعية بسبب المشاكل التي يعاني منها ميزان المدفوعات المصري، الامر الذي تطلب من صناعات السياسة الزراعية فيها الاعتماد على قوة العمل الزراعية الذي شهد تزايدا مستمرا خلال المدة المذكورة، وذلك يبرر المساهمة الايجابية لقوة العمل الزراعية في الناتج الزراعي المصري (يحيى، 2005)، وبلغت مرونة (معدل التضخم X_5) (0.585) والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان خفض معدلات التضخم وبنسبة 1% يؤدي الى زيادة الناتج الزراعي وبنسبة (0.585%) وهذه النتيجة اتفقت مع منطق النظرية الاقتصادية ودراسة الاقتصادى Maizals التي اوضح فيها بان انخفاض معدلات التضخم يؤدي الى تحفيز صادرات المنتجات الزراعية في المدة القصيرة وذلك يعني توظيف عوائد هذه الصادرات في مجال الاستثمار الزراعي الذي يعكس اثره في تزايد قيم الناتج الزراعي (غزال، 2003)، وبلغت مرونة (المساحة المزروعة X_6) (1.154) والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان زيادة المساحة المزروعة وبنسبة 1% تؤدي الى خفض الناتج الزراعي وبنسبة (1.154%) وذلك خالف مفاهيم النظرية الاقتصادية، او قد يعود سبب ذلك الى سعي المنتجين الزراعيين في مصر نحو التوسع العمودي في الزراعة من خلال استصلاح الاراضي واستخدام مدخلات عالية الغلة، فضلا عن استخدام الاسمدة والمبيدات والمكننة الحديثة التي تساهم في زيادة انتاجية وحدة المساحة، وبذلك جعل هذا المتغير بعلاقة غير ايجابية مع المتغير المعتمد (يحيى، 2005).

ثانيا: نتائج التحليل الكمي في مصر بعد تبني برامج الاصلاح الاقتصادي للمدة الثانية (1991-2010): بينت نتائج التقدير الكمي بان الصيغة شبه اللوغارتمية قد اعطت افضل النتائج في توصيف العلاقة بين المتغيرات المستقلة المذكورة سابقا وقيم الناتج الزراعي وكما في النموذج الاتي:

$$Y = 4.229 - 1.415 \log X_1 + 0.068 \log X_2 + 0.054 \log X_3 + 0.113 \log X_4$$

$$t^* = (31.75) \quad (-7.02) \quad (0.33) \quad (2.00) \quad (3.37)$$

$$-0.942 \log X_5 - 0.047 \log X_6$$

$$(-2.10) \quad (-1.99)$$

- 2

$$R = 0.89$$

$$F = 28.51$$

$$D-W = 2.022$$

تشير القوة التفسيرية للنموذج المقدر بان 89% من التغيرات الحاصلة في قيمة الناتج الزراعي في مصر خلال المدة الثانية تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر. بلغت مرونة (*) (سعر الصرف الاجنبي X_1) (0.333) والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان الزيادة الحاصلة في سعر الصرف الاجنبي تؤدي الى خفض قيمة الناتج الزراعي وقد يعود سبب ذلك في ان تخفيض سعر صرف الجنيه المصري يؤدي الى رفع اسعار الصادرات الزراعية المصرية مقومة بالعملة الاجنبية وبذلك تزداد عوائد هذا النوع من الصادرات التي تمكن المنتجين الزراعيين في مصر من توسيع نطاق الاستثمار الزراعي وذلك يعكس اثره في تزايد قيمة وكمية الانتاج الزراعي (قاسم، 1989:31)، وبلغت مرونة متغير (قوة العمل الزراعية X_3) (0.127) والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعكس العلاقة الطردية بينه وبين المتغير المعتمد وبذلك يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية التي نصت في ادبياتها على العلاقة الطردية بين المتغيرين، اذ تزداد كمية الناتج الزراعي مع كل زيادة في قوة العمل الزراعية، لان الزراعة المصرية تعتمد على قوة العمل اكثر من اعتمادها على وسائل المكننة الزراعية بسبب انخفاض اجور الايدي العاملة في هذا القطاع، وبلغت مرونة متغير (الاستثمار الزراعي X_4) (0.026) والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان تزايد حجم الاستثمار الزراعي يعني تزايد فرص الاستثمار في هذا القطاع بسبب تزايد اقبال المنتجين الزراعيين للعمل فيه، وذلك بسبب ارتفاع اسعار بيع المنتجات الزراعية او توفر امكانات تصدير منتجاتهم الى الخارج، وذلك يبرر العلاقة الطردية بين المتغيرين، ووضحت نتائج التقدير بان مرونة (معدل التضخم X_5) بلغت (0.222)

[*] تحسب المرونات في الدوال شبه اللوغارتمية بالطريقة الاتية: $ep = \frac{\beta_i}{Y}$

والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع منطق النظرية الاقتصادية التي نصت في ادبياتها على ان خفض معدلات التضخم يعني خفض تكاليف الانتاج الزراعي، وذلك يجعل اسعار المدخلات الزراعية منخفضة، الامر الذي يحفز المنتجين الزراعيين على التوسع في نطاق الانتاج والاستثمار الزراعي فضلا عن ذلك فان خفض معدلات التضخم تجعل اسعار المخرجات الزراعية منخفضة ايضاً، وهي تعد حافزا لبيع المزيد من هذه المنتجات في الاسواق المحلية والعالمية، وذلك يبرر العلاقة العكسية بين المتغيرين، وبلغت مرونة متغير (المساحة المزروعة X_6) (0.011) والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية اذ قد يعود سبب ذلك الى توجه المنتجين الزراعيين في مصر نحو توسيع الزراعة فيها عن طريق التوسع الراسي وبذلك لن تسهم الزيادة في نطاق المساحة المزروعة من زيادة الناتج الزراعي فيها.

الجدول (2): واقع القطاع الزراعي في مصر بعد الاصلاح الاقتصادي للفترة (1991-2010).

Table(2): The origin agricultural sector in eygpt after economic reform (1991-2010).

المساحة المزروعة Agricultural area	معدل التضخم Inflation rate	الاستثمار الزراعي Agricultural investment	قوة العمل الزراعية Agricultural Labor force	الانفتاح الاقتصادي Openness policy	سعر الصرف Exchang rate	قيمة الناتج الزراعي Value of agricultural product	السنة Year
4535.0	14.48	613.1	4535.0	0.49	0.300	5880.1	1991
3010.2	19.73	786.7	4588.0	0.45	0.300	6510.5	1992
5195.0	8.43	680.3	5195.0	0.35	0.296	7499.0	1993
8767.0	8.45	937.5	8767.0	0.40	0.295	8236.0	1994
8839.7	11.40	997.5	8839.0	0.44	0.295	8806.0	1995
9105.0	7.11	1322.9	9105.0	0.40	0.295	10898.6	1996
9261.0	9.88	1531.7	9261.0	0.31	0.295	8489.7	1997
9068.6	3.89	2406.4	9068.6	0.30	0.295	13541.0	1998
8414.7	0.87	2466.8	8414.7	0.29	0.293	14526.0	1999
8354.0	4.93	2204.2	8354.0	0.26	0.271	15093.0	2000
8415.0	1.87	1828.0	8415.0	0.26	0.223	14312.0	2001
8475.0	3.19	2129.8	8475.0	0.31	0.222	13515.0	2002
8535.0	6.76	1037.4	8535.0	0.28	0.162	14718.0	2003
8595.0	11.68	1232.1	8595.4	0.38	0.163	12133.0	2004
8542.0	6.21	1291.1	8542.0	0.40	0.174	12545.0	2005
6090.0	7.36	1407.7	6090.0	0.35	0.175	14213.0	2006
6231.0	12.61	1410.2	6231.0	0.41	0.181	13586.0	2007
3668.7	12.88	1422.2	6324.0	0.60	0.188	18223.0	2008
3772.7	12.93	1458.2	7110.0	0.70	0.190	17288.0	2009
3988.7	12.98	1469.3	7113.0	0.74	0.198	17325.0	2010

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دار الفجر ابو ظبي.
The tabluce above is done from researcher depending on the data of general accembly of arab organization,The economic report united report of Arabic organization, dar alfager, abo dhabi.

ثالثاً: نتائج التحليل الكمي في السعودية قبل تبني برامج الاصلاح الاقتصادي للمدة (1975-1990): اوضحت نتائج التحليل الكمي بان الصيغة الخطية في تحليل النتائج الكمية في السعودية قبل تبني برامج الاصلاح الاقتصادي قد اعطت افضل النتائج الاتية:

$$Y = -2.728 + 4.793X_1 - 2.524X_2 + 4.287X_3 + 1.764X_4 - 14.788X_5 + 8.442X_6$$

$$t^* (-2.59) \quad (1.69) \quad (-2.11) \quad (3.20) \quad (1.80) \quad (-0.89) \quad (2.34)$$

$$R = 0.92$$

$$F = 30.78$$

$$D-W = 2.022$$

توضح نتائج النموذج المقدر بان 92% من التغيرات الحاصلة في قيمة الناتج الزراعي السعودي خلال المدة اعلاه يفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج المقدر، بلغت مرونة (الانفتاح الاقتصادي) (X_2) (2.405) والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان سياسات الانفتاح الاقتصادي الزراعي لن تسهم في زيادة قيم الناتج الزراعي، اذ قد يكون سبب ذلك هو عدم مقدرة المنتجات الزراعية السعودية من منافسة نظيراتها الاجنبية من حيث النوعية وبذلك اسهم هذا المتغير بتأثيرات غير ايجابية في قيمة الناتج الزراعي في السعودية، وبلغت مرونة (قوة العمل الزراعية) (X_3) (2.264) والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في ادبياتها على ان الانتاج الزراعي يتزايد كلما تزايدت اعداد الايدي العاملة الزراعية، وقد يكون سبب ذلك هو ان الزراعة السعودية تعتمد على قوة العمل اليدوية اكثر من اعتمادها على وسائل المكننة الزراعية، وبذلك ساهم هذا المتغير بتأثير ايجابي في نمو الزراعة السعودية خلال المدة المذكورة، وبلغت مرونة (الاستثمار الزراعي) (X_4) (0.488) والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان الاستثمار الزراعي ساهم بدور ايجابي في زيادة الناتج الزراعي السعودي، وتبرير ذلك هو ان المنتجين الزراعيين السعوديين يوظفون عوائد هذا القطاع في المجالات التي تؤدي الى تزايد قيم وكميات الناتج الزراعي، وبلغت مرونة (المساحة المزروعة) (X_6) (5.747) والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في ادبياتها على ان التزايد الحاصل في حجم الرقعة الزراعية يسهم بتأثيرات ايجابية في زيادة الناتج الزراعي وهذا يعني ان السعودية تعتمد على اسلوب التوسع الافقي في الزراعة بدلا من اسلوب التوسع الراسي، ولم تظهر معنوية سعر الصرف الاجنبي اذ قد يكون سبب ذلك هو ان سعر صرف العملة السعودية لم تشهد تغيرات كبيرة تؤدي الى حدوث تأثيرات واضحة في الزراعة المحلية، وكذلك لم تظهر معنوية متغير معدل التضخم اذ قد يعزى سبب ذلك في تدني قيم هذا المعدل الى الحد الذي لم يظهر تأثيره في الزراعة السعودية خلال المدة الاولى.

الجدول (3): يوضح واقع القطاع الزراعي في السعودية قبل الاصلاح الاقتصادي للفترة (1975-1990)
Table (3): The origin agricultural sector in saudia before economic reform
(1990_1975)

المساحة المزروعة Agricultural area	معدل التضخم Inflation rate	الاستثمار الزراعي Agricultural investment	قوة العمل الزراعية Agricultural Labor force	الانفتاح الاقتصادي Openness policy	سعر الصرف Exchang rate	قيمة الناتج الزراعي Value of agricultural product	السنة Year
1110.0	2.62-	298.00	1149.0	1.82	0.283	348.9	1975
1110.0	22.15	486.20	1170.2	2.78	0.283	466.4	1976
1110.0	8.22	489.60	1191.8	4.08	0.285	472.1	1977
1110.0	5.36	576.63	1213.8	5.42	0.301	723.7	1978
1105.0	25.57	290.50	1278.0	4.59	0.297	778.2	1979
1105.0	36.67	378.30	1333.0	2.56	0.300	1645.0	1980
1077.5	8.73	386.30	1357.6	7.95	0.293	547.3	1981
1050.0	5.23-	795.12	1382.7	2.69	0.291	2966.4	1982
1050.0	7.46-	876.24	1408.3	1.89	0.286	3225.5	1983
1092.5	2.57-	1181.00	1583.0	1.92	0.280	2772.8	1984
1135.0	6.44-	872.74	1278.0	1.19	0.267	2019.8	1985
1168.9	18.570-	826.14	1744.0	0.84	0.267	4000.1	1986
1203.8	3.80	925.51	1611.0	0.97	0.267	3812.3	1987
1239.8	4.84-	1059.10	1574.0	0.79	0.267	4981.2	1988
1317.5	7.96	1086.93	1834.0	0.57	0.267	6150.0	1989
1374.9	13.06	1051.00	1845.0	0.61	0.267	6713.0	1990

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دار الفجر ابو ظبي.
The tabluie above is done from researcher depending on the data of general accembly of arab organization, The economic report united report of Arabic organization, dar alfager, abo dhabi.

رابعاً: نتائج التحليل الكمي في السعودية بعد تبني برامج الإصلاح الاقتصادي للمدة (1991-2010): من اجل اختيار افضل صيغ القياس المذكورة سابقا في حساب المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد تبين بان الصيغة الخطية قد اعطت افضل النتائج الاتية:

$$Y = -1.443 + 5.885X_1 + 1.797X_2 - 3.761X_3 + 0.68X_4 + 2.772X_5 - 0.378X_6$$

$$t^* = (-1.45) \quad (1.59) \quad (2.27) \quad (-2.66) \quad (1.89) \quad (0.44) \quad (-1.93)$$

-²

$$R = 0.79$$

$$F = 13.41$$

$$D-W = 1.959$$

توضح نتائج التقدير بان 79% من التغيرات الحاصلة في قيم الزراعة السعودية خلال المدة الثانية تقسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها الأنموذج المقدر، بلغت مرونة (الانفتاح الاقتصادي) (X_2) (0.697) وحدة والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي قد اسهمت بدور ايجابي في زيادة قيم الانتاج الزراعي خلال المدة الثانية، اذ قد يكون سبب ذلك هو ان سياسات الانفتاح الاقتصادي قد ادت الى زيادة قيمة المحاصيل المصدرة واسهمت في زيادة الكميات المستوردة من مدخلات الانتاج المحسن والبذور عالية الغلة التي اسهمت في زيادة قيمة الناتج الزراعي، وبلغت مرونة (قوة العمل الزراعية) (X_3) (0.063) والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني تناقص اعداد الايدي العاملة الزراعية خلال المدة الثانية وقد ادى الى زيادة كمية الناتج الزراعي اذ قد يعزى سبب ذلك الى ان الاوضاع الجديدة في السعودية قد ادت بها الى التوسع في استخدام اساليب ووسائل حديثة في الزراعة ومنها تم الاستغناء عن اعداد معينة من الايدي العاملة، وبلغت مرونة (الاستثمار الزراعي) (X_4) (0.025) والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتغيرات الهيكلية قد وسعت من نطاق الاستثمار في القطاع الزراعي السعودي خلال المدة الثانية وذلك جعل هذا المتغير يسهم بدور ايجابي في زيادة الكميات المنتجة من السلع والمحاصيل الزراعية خلال المدة، وبلغت مرونة (المساحة المزروعة) (X_6) (0.067) والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية، اذ قد يكون سبب ذلك هو ان سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتغيرات الهيكلية قد عمقت استخدام وسائل التقنية الحديثة في الزراعة وذلك جعل المنتجين الزراعيين يتجهون نحو اساليب التوسع العمودي بدلا من اسلوب التوسع الافقي الذي كان سائدا خلال المدة الاولى، واوضحت نتائج القياس عدم ظهور معنوية كل من متغير سعر الصرف الاجنبي اذ قد يعزى سبب ذلك في عدم حصول تغيرات كبيرة في قيم هذا المتغير تعكس اثرها المعنوي في المتغير المعتمد، وبينت النتائج ايضا عدم ظهور معنوية متغير معدل التضخم اذ قد يكون سبب ذلك عدم وصول معدلات التضخم الى مستويات مرتفعة بحيث تحدث تاثيرات معنوية في المتغير المعتمد.

مما سبق نستنتج ما يأتي:

الاستنتاجات على مستوى القطاع الزراعي في مصر:

1. تبين من الدراسة ان لمتغير سعر الصرف الاجنبي في الزراعة المصرية قبل تبني برامج الإصلاح الاقتصادي كان منخفضاً وان انخفاض سعر الصرف الاجنبي يعمل على خفض اسعار مستلزمات الانتاج الزراعي المستوردة بالعملة المحلية وبذلك تزداد الكميات المستوردة منها وذلك يعكس اثره في تزايد قيم وكميات الناتج الزراعي، اما المدة التي تلت الإصلاح الاقتصادي في مصر اشارت بأن الزيادة الحاصلة في سعر الصرف الاجنبي تؤدي الى خفض قيمة الناتج الزراعي ويعود سبب ذلك في ان تخفيض سعر صرف الجنيه المصري يؤدي الى رفع اسعار الصادرات الزراعية المصرية مقومة بالعملة الاجنبية وبذلك تزداد عوائد هذا النوع من الصادرات التي تمكن المنتجين الزراعيين في مصر من توسيع نطاق الاستثمار الزراعي وذلك يعكس اثره في تزايد قيمة وكمية الناتج الزراعي.
2. تبين من الدراسة ان لمتغير الانفتاح الاقتصادي المصري كان له دور في خفض قيمة الانتاج الزراعي المصري ويعود سبب ذلك الى ان سياسات الانفتاح الاقتصادي في مصر ادت الى دخول المنتجات الزراعية الاجنبية المنافسة لنظيراتها المحلية وذلك ادى الى تراخي معدلات الاستثمار الزراعي ولاسيما في قطاع انتاج المحاصيل النقدية والذي عكس اثره في انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية.
3. تبين من الدراسة ان زيادة قوة العمل الزراعية في مصر قبل تبني برامج الإصلاح الاقتصادي تعمل على زيادة الناتج الزراعي، ويعود سبب ذلك الى توجه المنتجين الزراعيين في مصر نحو استخدام أصناف إنتاجية محسنة في انتاج المحاصيل الحقلية فضلاً عن انتاج محاصيل زراعية نقدية غير غذائية، مثال ذلك

القطن المصري ومنتجات الثروة الحيوانية، اما المدة التي تلت الاصلاح الاقتصادي في مصر اوضحت العلاقة الطردية بين قوة العمل الزراعية وقيمة الناتج الزراعي التي اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية إذ تزداد قيمة الناتج الزراعي مع زيادة قوة العمل الزراعية، سبب ذلك هو ان الزراعة المصرية تعتمد على قوة العمل اكثر من اعتمادها على وسائل المكننة الزراعية بسبب انخفاض اجور الايدي العاملة في هذا القطاع.

4. تبين من الدراسة ان انخفاض معدل التضخم في مصر قبل تبني برامج الاصلاح الاقتصادي يؤدي الى زيادة قيم وكميات الناتج الزراعي، ويعود سبب ذلك الى ان انخفاض معدلات التضخم يؤدي الى تحفيز صادرات المنتجات الزراعية في المدة القصيرة وذلك يعني توظيف عوائد هذه الصادرات في مجال الاستثمار الزراعي الذي يعكس اثره في زيادة قيم وكميات الناتج الزراعي.

5. اثبتت الدراسة ان زيادة المساحة المزروعة في مصر قبل تبني برامج الاصلاح الاقتصادي تؤدي الى خفض قيمة الناتج الزراعي ويعود سبب ذلك الى سعي المنتجين الزراعيين في مصر نحو التوسع العمودي في الزراعة وذلك جعل هذا المتغير بعلاقة غير ايجابية مع المتغير المعتمد، اما في الفترة التي تلت الاصلاح الاقتصادي في مصر خالفت توقعات ومفاهيم النظرية الاقتصادية اذ يعود سبب ذلك الى توجه المنتجين الزراعيين في مصر نحو توسيع الزراعة فيها عن طريق التوسع الرأسي، وبذلك لن تسهم الزيادة في نطاق المساحة المزروعة من زيادة الناتج الزراعي فيها.

الجدول (4): يوضح واقع القطاع الزراعي في السعودية بعد الاصلاح الاقتصادي للفترة (1991-2010)

Table(4): The origin agricultural sector in saudia after economic reform (1991_2010)

المساحة المزروعة Agricultural area	معدل التضخم Inflation rate	الاستثمار الزراعي Agricultural investment	قوة العمل الزراعية Agricultural Labor force	الانفتاح الاقتصادي Openness policy	سعر الصرف Exchang rate	قيمة الناتج الزراعي Value of agricultural product	السنة Year
1374.9	3.08	1247,70	1612.0	0.59	0.267	7173.9	1991
1442.7	0.81-	1881.00	1860.0	0.53	0.267	7714.4	1992
3746.0	3.07-	2014.90	821.0	0.48	0.267	8094.0	1993
4226.8	0.97	1611.92	821.0	0.43	0.267	8288.0	1994
4785.9	5.84	1709.50	819.2	0.58	0.267	7437.0	1995
5078.1	8.11	1419.70	817.4	0.60	0.267	7588.1	1996
5290.9	1.95	1484.94	815.7	0.60	0.267	7845.7	1997
5489.0	13.97-	1624.20	814.5	0.55	0.267	7852.0	1998
5810.7	11.25	2028.06	557.9	0.53	0.267	8497.0	1999
4969.0	11.64	1790.20	730.0	0.62	0.267	8539.0	2000
4987.0	3.41-	1738.61	704.0	0.54	0.267	8535.0	2001
5126.0	2.89	1885.51	680.0	0.60	0.267	9728.0	2002
5019.0	5.70	2145.73	656.0	0.73	0.267	9821.0	2003
5013.6	10.83	1902.57	582.2	0.16	0.267	9817.0	2004
4357.0	19.34	1704.13	594.0	0.96	0.267	10204.0	2005
4357.0	9.49	2032.80	605.0	1.02	0.267	11499.0	2006
4357.0	4.12	2531.67	600.0	1.29	0.267	11501.0	2007
4368.0	4.08	2532.69	610.0	1.26	0.268	11711.0	2008
4377.0	4.10	2544.68	611.0	1.10	0.269	11912.0	2009
4387.0	4.13	255.98	614.0	1.33	0.269	11415.0	2010

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دار الفجر ابو ظبي.
The tabule above is done from researcher depending on the data of general accembly of arab organization,
The economic report united report of Arabic organization, dar alfager, abo dhabi.

الاستنتاجات على مستوى القطاع الزراعي في السعودية:

1. تبين من الدراسة ان تغير الانفتاح الاقتصادي لم يكن له دور في زيادة قيمة الناتج الزراعي بسبب عدم مقدرة المنتجات الزراعية السعودية من منافسة نظيراتها الاجنبية من حيث النوعية قبل تبني سياسات الاصلاح الاقتصادي اما المدة التي تلت الاصلاح الاقتصادي فقد أظهرت ان هناك دوراً ايجابياً في قيم الناتج الزراعي اذ قد يكون سبب ذلك هو ان سياسات الانفتاح الاقتصادي قد ادت الى زيادة قيمة المحاصيل المصدرة واهتمت في زيادة الكميات المستوردة من مدخلات الانتاج المحسن والبذور عالية الغلة التي اسهمت في زيادة قيمة الناتج الزراعي.
 2. تبين من الدراسة ان تغير قوة العمل الزراعية في الزراعة السعودية قبل تبني برامج الاصلاح الاقتصادي انها ساهمت بدور ايجابي في زيادة قيمة الناتج الزراعي اي يزداد الناتج الزراعي كلما تزايدت اعداد الايدي العاملة، لان الزراعة السعودية تعتمد على قوة العمل اليدوية اكثر من اعتمادها على وسائل المكننة الزراعية، اما المدة التي تلت الاصلاح الاقتصادي في السعودية فقد أظهرت تناقص اعداد الايدي العاملة في الزراعة السعودية، إذ يعزى سبب ذلك في ان الاوضاع الجديدة في السعودية قد ادت بها الى التوسع في استخدام اساليب ووسائل حديثة في الزراعة وعندها تم الاستغناء عن اعداد معينة من الايدي العاملة.
 3. اثبتت الدراسة ان الاستثمار الزراعي في السعودية قد ساهم بدور ايجابي في زيادة قيمة الناتج الزراعي السعودي، سبب ذلك هو ان المنتجين الزراعيين السعوديين يوظفون عوائد هذا القطاع في المجالات التي تؤدي الى تزايد قيم وكميات الناتج الزراعي، وهذا دليل على ان الاستثمار الزراعي في كلتا المدتين كان له دور كبير في زيادة قيمة الناتج الزراعي السعودي.
 4. اثبتت الدراسة ان المساحة المزروعة في السعودية قبل تبني برامج الاصلاح الاقتصادي تسهم بتأثيرات ايجابية في زيادة قيمة الناتج الزراعي، وهذا يعني ان السعودية تعتمد على اسلوب التوسع الافقي في الزراعة بدلاً من اسلوب التوسع الرأسي، اما فترة ما بعد الاصلاح الاقتصادي لمتغير المساحة المزروعة كان اسهامها سلبياً في زيادة الناتج الزراعي، وسبب ذلك هو ان سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي والتغيرات الهيكلية قد عمقت استخدام وسائل التقنية في الزراعة وذلك جعل المنتجين الزراعيين في السعودية يتجهون نحو اساليب التوسع العمودي بدلاً من اسلوب التوسع الافقي الذي كان سائداً في المدة الاولى.
 5. لم تظهر معنوية سعر الصرف الاجنبي في كلتا المدتين قبل وبعد تبني برامج الاصلاح الاقتصادي في السعودية، سبب ذلك هو ان سعر صرف العملة السعودية لم يشهد تغيرات كبيرة تؤدي الى إحداث تأثيرات واضحة في الزراعة المحلية، وعدم حصول تغيرات كبيرة في قيم هذا المتغير تعكس أثرها المعنوي في قيمة الناتج الزراعي.
 6. ولم تظهر معنوية متغير معدل التضخم في كلتا المدتين قبل وبعد تبني برامج الاصلاح الاقتصادي في السعودية، سبب ذلك هو تدني قيم هذا المعدل الى الحد الذي لم يظهر تأثيره في الزراعة السعودية وسبب ذلك ايضاً هو عدم وصول معدلات التضخم الى المستويات المرتفعة بحيث تحدث تأثيرات معنوية في قيمة الناتج الزراعي.
- ومن خلال استعراض الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة توصي هذه الدراسة باتخاذ اجراءات شاملة لدول العينة يمكن تلخيصها بما يأتي:
1. الاهتمام المتواصل في خلق المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاموال الاجنبية وتوظيفها في القطاع الزراعي في البلدان عينة الدراسة بهدف احداث تغيرات هيكلية فيها.
 2. اعتماد برامج للاصلاح الاقتصادي فاعلة تتناول كل المتغيرات الاقتصادية وبما يحقق الهدف من هذه البرامج مع مراعاة الاثار السلبية التي تتركها هذه البرامج على الفئات محدودة الدخل ولاسيما فيما يتعلق برفع الدعم عن السلع الاستهلاكية.
 3. العمل على تنمية القطاع الزراعي العربي من خلال تنويع انتاجه وزيادة كميته بما يؤدي الى زيادة الكميات المتاحة منها للاستهلاك الداخلي والتصدير.
 4. على البلدان عينة الدراسة استغلال الفرص التي تتيحها ظروف السوق العالمية للتوسع في انتاجها وصادراتها الزراعية وبما يؤمن لها قدراً من المنافسة في السوق الاجنبية.

5. تنشيط وتطوير القطاع الزراعي بما يمكنه من المساهمة الفاعلة في الناتج المحلي الاجمالي ومواكبة التطورات الحاصلة في هذا القطاع سواء من حيث الكم او النوع الذي يعد الطريق الوحيد لمنافسة مثيله من القطاعات في الدول المتقدمة.
6. توفير اساليب الزراعة الحديثة وتشجيع استثمار القطاع الخاص في هذا المجال ولاسيما في توفير الآلات الزراعية وتطوير المزارع العربي بما يؤهله في التعامل مع اساليب الانتاج الحديث ولاسيما في مجال الارشاد الزراعي.

THE EFFECT OF ECONOMIC REFORMTION PROGRAMS AND STRUCTURAL MODIFICATION ON THE ARABIC AGRICULTURE

Adnan Ahmad Thalaj Albadra Taha Ahmed AbdulRaheemAl-Mshhdani
Agricultural Economy Dept., College of Agriculture and Forestry, Mosul University. Iraq
E-mail: Adnanahmad1945@yahoo.com

ABSTRACT

Develop programs of economic reformtion and structural adjustment are of the main programs that attach economic policy in developing and Arab countries, because of their great importance in addressing the imbalance in the balance of payments and structural in balances at the level of economic sectors, and those key sectors "the agricultural sectors", which is one of the important sectors, especially in countries that depend on this sector in its economy. In this study treating the disorder which happen in the agricultural sectors in (Egypt- Saudi) had been focused which have been chosen as samples for research that represent the Arab countries in their thinkable and input the changes which the researcher describe it as the greater changes in the dependence change and according the priority which these countries use to treat these disorders in their agricultural economic sectors differences also has been chosen, here remarkable changes noticed in the natural of dealing with these disorders as it's one of the problems which devoted the state of duality Treating this disorders is the main aim because the varies of the national economic inputs and developing the agricultural sector in order to contribute activity in increasing the product and the production, and according to that (Egypt and Saudi) considered as the countries that use such a method.

Keywords:

Received: 16/7/2012, Accepted: 15/10/2012.

المصادر

- احمد، منى عبد القادر (2010)، "واقع انتاج المحاصيل النقدية في البلدان النامية"، دراسة تحليلية في الحوافز والمحددات، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
- غزال، قيس ناظم (2003)، اثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- الكماي، عبد الحميد سيف احمد (2003)، "دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسات الاصلاح الاقتصادي على الائتمان الزراعي في الجمهورية اليمنية"، رسالة جامعية، المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية.

كوستيانيس، (1991)، "نظرية الاقتصاد القياسي"، ترجمة عبد العال النعيمي واخرون، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.

المشهداني، احمد هاشم علي (2010)، "الاثار الاقتصادية لسياسات الاصلاح الاقتصادي على الائتمان الزراعي في دول عربية مختارة"، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.

مصطفى، ايمان مصطفى رشاد (2001)، اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة على الزراعة في بعض الدول النامية للمدة (1985-2000)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

يحيى، يسرى محمود قاسم (2005)، "تقدير وتحليل بعض العوامل المؤثرة على نمو الناتج الزراعي في بلدان نامية مختارة للمدة (1970-2000)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.

Colladay, F.L (1978)"Economics Problems Principles and Priorities" The Benjamin Cumming Publishing Company Inc.U.S.A.

Mordechal E. Kreninin (1979),International Economics Policy Approach,3rd ed.
Harcourt Brace Jovanovich, Inc,U.S.A:102_103.

Swinner J.F.M. (2009),"Reform,globalization and Endogenous agricultural structures"
Journal (AGESEARCH),Research in Agricultural &Applied, vol(18)
no(4),Economics.

